



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية، قوانين، مراسيم
قرارات وآراء، مقررات، منشور، إعلانات وبلاعات

<p>الإدارة والتحرير الأمانة العامة للحكومة</p> <p>WWW.JORADP.DZ</p> <p>الطبّع والاشتراك المطبوعة الرسمية</p> <p>حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 - الجزائر - محطة</p> <p>الهاتف : 023.41.18.89 إلى 92</p> <p>الفاكس 023.41.18.76</p> <p>ح.ج.ب 68 clé 50-3200 الجزائر</p> <p>بنك الفلاحة والتنمية الريفية 00 300 060000201930048</p> <p>حساب العملة الأجنبية للمشاركين خارج الوطن</p> <p>بنك الفلاحة والتنمية الريفية 003 00 060000014720242</p>	<p>الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا</p>	<p>بلدان خارج دول المغرب العربي</p>	<p>الاشتراك سنوي</p> <p>النسخة الأصلية.....</p> <p>النسخة الأصلية وترجمتها.....</p>
	سنة	سنة	
	2675,00 د.ج	1090,00 د.ج	
	5350,00 د.ج	2180,00 د.ج	
	تزد عليها نفقات الارسال		

ثمن النسخة الأصلية 14,00 د.ج
ثمن النسخة الأصلية وترجمتها 28,00 د.ج
ثمن العدد الصادر في السنين السابقة : حسب التسعيرة.
وتسلّم الفهارس مجاناً للمشاركين.
المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النشر على أساس 60,00 د.ج للسطر.

فهرس

هراسيم تنظيمية

- 5 مرسوم رئاسي رقم 23-442 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة.....
- 6 مرسوم رئاسي رقم 23-443 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف الوزير الأول.....
- 7 مرسوم رئاسي رقم 23-444 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.....
- 7 مرسوم رئاسي رقم 23-445 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزير المجاهدين وذوي الحقوق.....
- 8 مرسوم رئاسي رقم 23-446 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزيرة الثقافة والفنون.....
- 9 مرسوم رئاسي رقم 23-447 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزيرة الثقافة والفنون.....
- 10 مرسوم رئاسي رقم 23-448 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزير الشباب والرياضة.....
- 11 مرسوم رئاسي رقم 23-449 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....
- 11 مرسوم رئاسي رقم 23-450 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....
- 12 مرسوم رئاسي رقم 23-451 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني.....
- 13 مرسوم رئاسي رقم 23-452 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزير السكن والعمران والمدينة.....
- 13 مرسوم رئاسي رقم 23-453 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزير التجارة وترقية الصادرات.....
- 15 مرسوم رئاسي رقم 23-454 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزير الري.....
- 15 مرسوم رئاسي رقم 23-455 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزير السياحة والصناعة التقليدية.....
- 16 مرسوم رئاسي رقم 23-456 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزير الصحة.....
- 17 مرسوم رئاسي رقم 23-457 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.....
- 18 مرسوم تنفيذي رقم 23-438 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023، يتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية.....

فهرس (تابع)

- مرسوم تنفيذي رقم 23-439 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023، يتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير الطاقة والمناجم.....
- 21
- مرسوم تنفيذي رقم 23-440 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023، يتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني.....
- 24
- مرسوم تنفيذي رقم 23-441 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023، يتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....
- 26

مراسيم فردية

- مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 10 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام مكلفة بمهمة برئاسة الجمهورية.....
- 28
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 10 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام مدير ديوان الوزير الأول.....
- 28
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 10 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام قاضٍ.....
- 28
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 10 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام نائب مدير المحكمة الدستورية.....
- 28
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 10 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين المدير العام للأرشيف الوطني.....
- 28
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 10 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين مدير جامعة التكوين المتواصل.....
- 28
- مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام الكاتب العام لبلدية سيدي امحمد في ولاية الجزائر.....
- 28
- مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام المدير الجهوي للميزانية بوهران.....
- 28
- مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام مديرة دراسات بوزارة السكن والعمران والمدينة.....
- 28
- مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام مدير التجهيزات العمومية في ولاية سطيف.....
- 28
- مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام مديرة السكن في ولاية المدية.....
- 29
- مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام المدير العام لهيئة المدينة الجديدة للمنيعة.....
- 29
- مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام المدير العام للمركز الاستشفائي الجامعي لمستغانم.....
- 29
- مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.....
- 29
- مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين مدير المجاهدين في ولاية عين الدفلى.....
- 29

فهرس (تابع)

- 29 مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عم 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين مدير التربية في ولاية تيسمسيلت.....
- 29 مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين نائب مدير بجامعة وهران 1....
- 29 مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين عميدة كلية الآداب واللغات بجامعة تيزي وزو.....
- 29 مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين مدير التكوين والتعليم المهنيين في ولاية تيبازة.....
- 29 مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين مدير السكن في ولاية تامنغست.....
- 29 مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين نواب مديرين بوزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية.....
- 30 مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين نائبة مدير بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....
- 30 مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين مديرين للتشغيل في بعض الولايات.....
- 30 مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين مدير الإدارة العامة بوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.....

قرارات، مقررات، آراء**وزارة المالية**

- 30 قرار مؤرخ في 28 صفر عام 1445 الموافق 14 سبتمبر سنة 2023، يتضمن الموافقة على رخصة ممارسة النشاط على مستوى السوق الجزائرية للتأمين المسلمة للسماسة للأجانب في إعادة التأمين.....

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

- 31 قرار مؤرخ في 13 شوال عام 1444 الموافق 3 مايو سنة 2023، يعدل القرار المؤرخ في 9 صفر عام 1443 الموافق 16 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تعيين أعضاء مجلس توجيه الحظيرة الوطنية لجرجرة (ولاية البويرة).....
- 31 قرار مؤرخ في 13 شوال عام 1444 الموافق 3 مايو سنة 2023، يعدل القرار المؤرخ في 9 صفر عام 1443 الموافق 16 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تعيين أعضاء مجلس توجيه الحظيرة الوطنية لتلمسان.....
- 31 قرار مؤرخ في 9 ذي الحجة عام 1444 الموافق 27 يونيو سنة 2023، يعدل القرار المؤرخ في 4 ربيع الأول عام 1443 الموافق 11 أكتوبر سنة 2021 والمتضمن تعيين أعضاء مجلس توجيه الحظيرة الوطنية لقوراية (ولاية بجاية).....
- 32 قرار مؤرخ في 8 محرم عام 1445 الموافق 26 يوليو سنة 2023، يعدل القرار المؤرخ في 13 جمادى الثانية عام 1443 الموافق 16 جانفي سنة 2022 والمتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم.....
- 32 قرار مؤرخ في 3 صفر عام 1445 الموافق 20 غشت سنة 2023، يعدل القرار المؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1443 الموافق 20 أكتوبر سنة 2021 والمتضمن تعيين أعضاء مجلس توجيه الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة.....

المحكمة الدستورية

- 32 مقرر مؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 20 نوفمبر سنة 2023، يعدل المقرر المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022 والمتضمن إحداث وتشكيلة لجنة الصفقات العمومية للمحكمة الدستورية.....

مراسيم تنظيمية

والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يلغى من الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، مبلغ قدره خمسة وخمسون مليوناً وستمئة وأربعة آلاف دينار (55.604.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، مقيّد في تخصيص "الاعتمادات المالية غير المخصصة" وفي الباب السابع "نفقات غير متوقّعة"، المسيّرة من طرف وزير المالية.

المادة 2 : يخصص بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2023، مبلغ قدره خمسة وخمسون مليوناً وستمئة وأربعة آلاف دينار (55.604.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، يقيّد في محافظ برامج الوزارات، ويوزع حسب الجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023.

عبد المجيد تبون

مرسوم رئاسي رقم 23-442 مؤرّخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزير الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج ووزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 91-7 و 141 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 22-24 المؤرّخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرّخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرّخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-438 المؤرّخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023

الجدول الملحق

بالدينار

المجموع		الباب 4 نفقات التحويل		الباب 2 نفقات تسيير المصالح		محفظة البرامج والبرامج الفرعية
اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	
29 000 000	29 000 000	29 000 000	29 000 000	-	-	وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج
29 000 000	29 000 000	29 000 000	29 000 000	-	-	الإدارة العامة
29 000 000	29 000 000	29 000 000	29 000 000	-	-	الدعم الإداري
26 604 000	26 604 000	-	-	26 604 000	26 604 000	وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني
26 604 000	26 604 000	-	-	26 604 000	26 604 000	الإدارة العامة
26 604 000	26 604 000	-	-	26 604 000	26 604 000	الدعم الإداري
55 604 000	55 604 000	29 000 000	29 000 000	26 604 000	26 604 000	مجموع الاعتمادات المفتوحة

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-438 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يلغى من الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، مبلغ قدره مائة وعشر ملايين دينار (110.000.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، مقيّد في تخصيص "الاعتمادات المالية غير المخصصة" وفي الباب السابع "نفقات غير متوقّعة"، المسيّرة من طرف وزير المالية.

المادة 2 : يخصص بعنوان سنة 2023 مبلغ قدره مائة وعشر ملايين دينار (110.000.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، يقيّد في محفظة برامج مصالح الوزير الأول، ويوزع طبقا للجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023.

عبد المجيد تبون

مرسوم رئاسي رقم 23-443 مؤرّخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف الوزير الأول.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 91-7 و 141 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 22-24 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-09 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1444 الموافق 2 جانفي سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف الوزير الأول،

الجدول الملحق

بالدينار

المجموع		الباب 2 : نفقات تسيير المصالح		عنوان البرامج والبرامج الفرعية
اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	
107 500 000	107 500 000	107 500 000	107 500 000	نشاط الوزير الأول
84 000 000	84 000 000	84 000 000	84 000 000	تنسيق ومتابعة نشاط الحكومة
23 500 000	23 500 000	23 500 000	23 500 000	الدعم الإداري والتقني
2 500 000	2 500 000	2 500 000	2 500 000	الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري
2 500 000	2 500 000	2 500 000	2 500 000	الوظيفة العمومية
110 000 000	110 000 000	110 000 000	110 000 000	مجموع الاعتمادات المفتوحة

(171.120.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، يقيّد في البرنامج "الأمن الوطني" وفي البرنامج الفرعي "الدعم الإداري واللوجيستي المركزي والجهوي" وفي الباب الثاني "نفقات تسيير المصالح" من محفظة برامج وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023.

عبد المجيد تبون

★

مرسوم رئاسي رقم 23-445 مؤرّخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزير المجاهدين وذوي الحقوق.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزير المجاهدين وذوي الحقوق،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 7-91 و 141 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرّخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 22-24 المؤرّخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرّخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-14 المؤرّخ في 9 جمادى الثانية عام 1444 الموافق 2 جانفي سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المجاهدين وذوي الحقوق،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-438 المؤرّخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة

مرسوم رئاسي رقم 23-444 مؤرّخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 7-91 و 141 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرّخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 22-24 المؤرّخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرّخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-10 المؤرّخ في 9 جمادى الثانية عام 1444 الموافق 2 جانفي سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-438 المؤرّخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يلغى من الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، مبلغ قدره مائة وواحد وسبعون مليوناً ومائة وعشرون ألف دينار (171.120.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، مقيّد في تخصيص "الاعتمادات المالية غير المخصصة"، وفي الباب السابع "نفقات غير متوقّعة"، المسيّرة من طرف وزير المالية.

المادة 2 : يخصص بعنوان سنة 2023، مبلغ قدره مائة وواحد وسبعون مليوناً ومائة وعشرون ألف دينار

- وبمقتضى القانون رقم 22-24 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-19 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1444 الموافق 2 جانفي سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزيرة الثقافة والفنون،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-438 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يلغى من الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، مبلغ قدره ثلاثمائة وستة ملايين وأربعمائة وثمانون ألف دينار (306.480.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، مقيّد في تخصيص "الاعتمادات المالية غير المخصصة" وفي الباب السابع "نفقات غير متوقعة"، المسيّرة من طرف وزير المالية.

المادة 2 : يخصص بعنوان سنة 2023، مبلغ قدره ثلاثمائة وستة ملايين وأربعمائة وثمانون ألف دينار (306.480.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، يقيّد في محفظة البرامج لوزارة الثقافة والفنون، ويوزع طبقا للجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزيرة الثقافة والفنون، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023.

عبد المجيد تبون

2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يلغى من الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، مبلغ قدره خمسة وستون مليون دينار (65.000.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، مقيّد في تخصيص "الاعتمادات المالية غير المخصصة" وفي الباب السابع "نفقات غير متوقعة"، المسيّرة من طرف وزير المالية.

المادة 2 : يخصص بعنوان سنة 2023، مبلغ قدره خمسة وستون مليون دينار (65.000.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، يقيّد في برنامج "التراث التاريخي والثقافي"، البرنامج الفرعي "حماية الرموز والمآثر التاريخية" - وفي الباب الثالث "نفقات الاستثمار"، في محفظة برامج وزارة المجاهدين وذوي الحقوق.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير المجاهدين وذوي الحقوق، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023.

عبد المجيد تبون

★

مرسوم رئاسي رقم 23-446 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزيرة الثقافة والفنون.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزيرة الثقافة والفنون،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 7-91 و141 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

الجدول الملحق

بالدينار

المجموع		الباب 4 نفقات التحويل		الباب 3 نفقات الاستثمار		الباب 2 نفقات تسيير المصالح		عناوين البرامج والبرامج الفرعية
اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	
150 000 000	150 000 000	-	-	-	-	150 000 000	150 000 000	البرنامج: الفنون والآداب
150 000 000	150 000 000	-	-	-	-	150 000 000	150 000 000	البرنامج الفرعي: الابتكار ونشر المنتج الثقافي والفني
137 500 000	137 500 000	-	-	137 500 000	137 500 000	-	-	البرنامج: التراث الثقافي
137 500 000	137 500 000	-	-	137 500 000	137 500 000	-	-	البرنامج الفرعي: حماية وتثمين واستغلال التراث الثقافي
18 980 000	18 980 000	18 980 000	18 980 000	-	-	-	-	البرنامج: الإدارة العامة
18 980 000	18 980 000	18 980 000	18 980 000	-	-	-	-	البرنامج الفرعي: الدعم الإداري
306 480 000	306 480 000	18 980 000	18 980 000	137 500 000	137 500 000	150 000 000	150 000 000	مجموع الاعتمادات المفتوحة

- وبمقتضى القانون رقم 22-24 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-19 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1444 الموافق 2 جانفي سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية لسنة 2023 الموضوعة تحت تصرف وزيرة الثقافة والفنون،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-438 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع

مرسوم رئاسي رقم 23-447 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزيرة الثقافة والفنون.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزيرة الثقافة والفنون،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 7-91 و141 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

المادة 2: يخصص بعنوان سنة 2023، مبلغ قدره مائتان وأحد عشر مليوناً ومائة وأربعة وستون ألف دينار (211.164.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، يقيّد في محفظة البرامج لوزارة الثقافة والفنون، ويوزع طبقاً للجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3: يكلف وزير المالية ووزيرة الثقافة والفنون، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023.

عبد المجيد تبون

المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى: يلغى من الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، مبلغ قدره مائتان وأحد عشر مليوناً ومائة وأربعة وستون ألف دينار (211.164.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، مقيّد في تخصيص "الاعتمادات المالية غير المخصصة"، وفي الباب السابع "نفقات غير متوقعة"، المسيّرة من طرف وزير المالية.

الجدول الملحق

بالدينار

المجموع	الباب 2		الباب 1		محفظة البرامج والبرامج الفرعية	
	نققات تسيير المصالح	نققات تسيير المصالح	نققات المستخدمين	نققات المستخدمين		
اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	
211 164 000	211 164 000	7 114 000	7 114 000	204 050 000	204 050 000	البرنامج : الإدارة العامة
211 164 000	211 164 000	7 114 000	7 114 000	204 050 000	204 050 000	البرنامج الفرعي : الدعم الإداري
211 164 000	211 164 000	7 114 000	7 114 000	204 050 000	204 050 000	مجموع الاعتمادات المفتوحة

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-20 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1444 الموافق 2 جانفي سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير الشباب والرياضة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-438 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى: يلغى من الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

مرسوم رئاسي رقم 23-448 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزير الشباب والرياضة.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزير الشباب والرياضة،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 91-7 و141 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 22-24 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-23 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1444 الموافق 2 جانفي سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-438 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يلغى من الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، مبلغ قدره خمسة ملايين وستمائة ألف دينار (5.600.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، مقيّد في تخصيص "الاعتمادات المالية غير المخصصة"، وفي الباب السابع "نفقات غير متوقّعة"، المسيّرة من طرف وزير المالية.

المادة 2 : يخصص بعنوان سنة 2023، مبلغ قدره خمسة ملايين وستمائة ألف دينار (5.600.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، يقيّد في محفظة برامج وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، برنامج "الإدارة العامة" - البرنامج الفرعي "الدعم الإداري"، وفي الباب الثاني "نفقات تسيير المصالح".

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023.

عبد المجيد تبون



مرسوم رئاسي رقم 23-450 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

إنّ رئيس الجمهورية،

مبلغ قدره مليار وسبعمائة وسبعة وثلاثون مليوناً وخمسمائة وثمانية وثلاثون ألف دينار (1.737.538.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، مقيّد في تخصيص "الاعتمادات المالية غير المخصصة" وفي الباب السابع "نفقات غير متوقّعة"، المسيّرة من طرف وزير المالية.

المادة 2 : يخصص بعنوان سنة 2023 مبلغ قدره مليار وسبعمائة وسبعة وثلاثون مليوناً وخمسمائة وثمانية وثلاثون ألف دينار (1.737.538.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، يقيّد في برنامج "الشباب" - البرنامج الفرعي "السياحة وتسليّة الشباب" الباب الرابع "نفقات التحويل" في محفظة البرامج لوزارة الشباب والرياضة.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير الشباب والرياضة، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023.

عبد المجيد تبون



مرسوم رئاسي رقم 23-449 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 7-91 و 141 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 22-24 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023.

عبد المجيد تبون

★

مرسوم رئاسي رقم 23-451 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 7-91 و 141 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-438 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-440 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يلغى من الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، مبلغ قدره ثمانية عشر مليون دينار (18.000.000 دج)،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 7-91 و 141 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 22-24 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-23 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1444 الموافق 2 جانفي سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-438 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يلغى من الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، مبلغ قدره مليار وثمانمائة وخمسة وستون مليوناً وثلاثمائة وسبعون ألف دينار (1.865.370.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، مقيّد في تخصيص "الاعتمادات المالية غير المخصصة"، وفي الباب السابع "نفقات غير متوقّعة"، المسيّرة من طرف وزير المالية.

المادة 2 : يخصص بعنوان سنة 2023، مبلغ قدره مليار وثمانمائة وخمسة وستون مليوناً وثلاثمائة وسبعون ألف دينار (1.865.370.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، يقيّد في برنامج "الأسرة وقضايا المرأة" - البرنامج الفرعي "قضايا المرأة" وفي الباب الرابع "نفقات التحويل"، في محفظة برامج وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

والمتمضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير السكن والعمران والمدينة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-438 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يلغى من الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، مبلغ قدره ستة ملايين وخمسمائة وواحد وخمسون مليوناً وستمائة وثلاثة وستون ألف دينار (6.551.663.000 دج)، كرخص التزام، مقيّد في تخصيص "الاعتمادات المالية غير المخصصة"، وفي الباب السابع "نفقات غير متوقّعة"، المسيّرة من طرف وزير المالية.

المادة 2 : يخصص بعنوان ميزانية سنة 2023، مبلغ قدره ستة ملايين وخمسمائة وواحد وخمسون مليوناً وستمائة وثلاثة وستون ألف دينار (6.551.663.000 دج)، كرخص التزام، يقيّد في محفظة برامج وزارة السكن والعمران والمدينة، في البرنامج "السكن"، وفي البرنامج الفرعي "السكن العمومي الإيجاري" وفي الباب الثالث "نفقات الاستثمار".

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير السكن والعمران والمدينة، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023.

عبد المجيد تبون



مرسوم رئاسي رقم 23-453 مؤرّخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزير التجارة وترقية الصادرات.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزير التجارة وترقية الصادرات،

كرخص التزام واعتمادات دفع، مقيّد في تخصيص "الاعتمادات المالية غير المخصصة"، وفي الباب السابع "نفقات غير متوقّعة"، المسيّرة من طرف وزير المالية.

المادة 2 : يخصص بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2023، مبلغ قدره ثمانية عشر مليون دينار (18.000.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، يقيّد في محفظة برامج وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني وفي البرنامج "الإدارة العامة" البرنامج الفرعي "الدعم الإداري" وفي الباب الثاني "نفقات تسيير المصالح".

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023.

عبد المجيد تبون



مرسوم رئاسي رقم 23-452 مؤرّخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزير السكن والعمران والمدينة.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزير السكن والعمران والمدينة،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 91-7 و141 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 22-24 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-26 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1444 الموافق 2 جانفي سنة 2023

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يلغى من الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، مبلغ قدره واحد وأربعون مليار دينار (41.000.000.000 دج)، كرخص التزام، ومبلغ قدره خمسة وثلاثون مليار دينار (35.000.000.000 دج)، كاعتمادات دفع، مقيّدان في تخصيص "الاعتمادات المالية غير المخصصة"، وفي الباب السابع "نفقات غير متوقعة"، المسيّرة من طرف وزير المالية.

المادة 2 : يخصص بعنوان سنة 2023 مبلغ قدره واحد وأربعون مليار دينار (41.000.000.000 دج)، كرخص التزام، ومبلغ قدره خمسة وثلاثون مليار دينار (35.000.000.000 دج)، كاعتمادات دفع، يقيّدان في محفظة برامج وزارة التجارة وترقية الصادرات، ويوزعان طبقا للجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير التجارة وترقية الصادرات، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023.

عبد المجيد تبون

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 71-7 و141 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 22-24 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-27 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1444 الموافق 2 جانفي سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية لسنة 2023 الموضوعة تحت تصرف وزير التجارة وترقية الصادرات،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-438 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية،

الجدول الملحق**الاعتمادات المفتوحة****محفظة برامج وزارة التجارة وترقية الصادرات**

بالدينار

المجموع		الباب 4: نفقات التحويل		الباب 3: نفقات الاستثمار		عناوين البرامج والبرامج الفرعية
اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	
35 000 000 000	35 000 000 000	35 000 000 000	35 000 000 000	-	-	البرنامج: ضبط وترقية المنافسة
35 000 000 000	35 000 000 000	35 000 000 000	35 000 000 000	-	-	البرنامج الفرعي: ضبط السوق
-	6 000 000 000	-	-	-	6 000 000 000	البرنامج: الإدارة العامة
-	6 000 000 000	-	-	-	6 000 000 000	البرنامج الفرعي: الدعم الإداري
35 000 000 000	41 000 000 000	35 000 000 000	35 000 000 000	-	6 000 000 000	مجموع الاعتمادات المفتوحة

المادة 3: يكلف وزير المالية ووزير الري، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
حرر بالجزائر في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023.

عبد المجيد تبون

**الجدول الملحق
الاعتمادات المفتوحة
الباب 3 "نفقات الاستثمار"**

بالدينار

رخص الالتزام	عناوين البرامج والبرامج الفرعية
4 010 000 000	البرنامج : حشد الموارد المائية والأمن المائي
1 160 000 000	البرنامج الفرعي : تحويلات المياه
2 850 000 000	البرنامج الفرعي : التنقيبات
780 000 000	البرنامج : التزويد بالمياه الصالحة للشرب والمياه الصناعية
780 000 000	البرنامج الفرعي : التوصيل بالمياه الصالحة للشرب والمياه الصناعية
4 790 000 000	مجموع الاعتمادات المفتوحة

مرسوم رئاسي رقم 23-455 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزير السياحة والصناعة التقليدية.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزير السياحة والصناعة التقليدية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 7-91 و 141 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 22-24 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

مرسوم رئاسي رقم 23-454 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزير الري.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزير الري،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 7-91 و 141 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 22-24 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23-308 المؤرخ في 17 صفر عام 1445 الموافق 3 سبتمبر سنة 2023 والمتضمن مراجعة توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية - سابقا،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-438 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يلغى من الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، مبلغ قدره أربعة ملايين وسبعمائة وتسعون مليون دينار (4.790.000.000 دج)، كرخص التزام، مقيد في تخصيص "الاعتمادات المالية غير المخصصة"، وفي الباب السابع "نفقات غير متوقعة"، المسيرة من طرف وزير المالية.

المادة 2 : يخصص بعنوان سنة 2023، مبلغ قدره أربعة ملايين وسبعمائة وتسعون مليون دينار (4.790.000.000 دج)، كرخص التزام، يقيد في الباب الثالث "نفقات الاستثمار" في محفظة البرامج لوزارة الري، ويوزع طبقا للجدول الملحق بهذا المرسوم.

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 7-91 و 141 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 22-24 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-32 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1444 الموافق 2 جانفي سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير الصحة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-438 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يلغى من الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، مبلغ قدره ثلاثمائة وواحد وعشرون مليوناً ومائة وثلاثة وعشرون ألف دينار (321.123.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، مقيد في تخصيص "الاعتمادات المالية غير المخصصة"، وفي الباب السابع "نفقات غير متوقعة"، المسيرة من طرف وزير المالية.

المادة 2 : يخصص بعنوان سنة 2023، مبلغ قدره ثلاثمائة وواحد وعشرون مليوناً ومائة وثلاثة وعشرون ألف دينار (321.123.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، يقيد في برنامج "الإدارة العامة" - البرنامج الفرعي "تسيير الوزارة" الباب الرابع "نفقات التحويل"، في محفظة البرامج لوزارة الصحة.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير الصحة، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023.

عبد المجيد تبون

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-31 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1444 الموافق 2 جانفي سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير السياحة والصناعة التقليدية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-438 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023، والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يلغى من الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، مبلغ قدره سبعة عشر مليون دينار (17.000.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، مقيد في تخصيص "الاعتمادات المالية غير المخصصة" وفي الباب السابع "نفقات غير متوقعة"، المسيرة من طرف وزير المالية.

المادة 2 : يخصص بعنوان سنة 2023، مبلغ قدره سبعة عشر مليون دينار (17.000.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، يقيد في محفظة برامج وزارة السياحة والصناعة التقليدية، في برنامج "السياحة" وفي البرنامج الفرعي "سياسة وترقية السياحة" وفي الباب الثاني "نفقات تسيير المصالح".

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير السياحة والصناعة التقليدية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023.

عبد المجيد تبون

★

مرسوم رئاسي رقم 23-456 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف وزير الصحة.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزير الصحة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-438 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يلغى من الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، مبلغ قدره ثلاثمائة وتسعة وعشرون مليون دينار (329.000.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، مقيّد في تخصيص "الاعتمادات المالية غير المخصصة" وفي الباب السابع "نفقات غير متوقّعة"، المسيرة من طرف وزير المالية.

المادة 2 : يخصص بعنوان سنة 2023، مبلغ قدره ثلاثمائة وتسعة وعشرون مليون دينار (329.000.000 دج)، كرخص التزام واعتمادات دفع، يقيّد في محفظة برامج السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ويوزع حسب الجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : يكلف وزير المالية و رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023.

عبد المجيد تبون

مرسوم رئاسي رقم 23-457 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 12 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تحويل اعتماد بعنوان ميزانية الدولة، يوضع تحت تصرف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 91-7 و 141 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 22-24 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-41 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1444 الموافق 2 جانفي سنة 2023 والمتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات،

الجدول الملحق

بالدينار

المجموع		الباب 2 : نفقات تسيير المصالح		الباب 1 : نفقات المستخدمين		عناوين البرامج والبرامج الفرعية
اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	
329 000 000	329 000 000	59 000 000	59 000 000	270 000 000	270 000 000	تنظيم ومراقبة العملية الانتخابية والاستفتاءية
-	-	-	-	-	-	تحضير والاشراف على سير العملية الانتخابية والاستفتاءية ومراقبتها
270 000 000	270 000 000	-	-	270 000 000	270 000 000	المراجعة العادية للقوائم الانتخابية
59 000 000	59 000 000	59 000 000	59 000 000	-	-	الإدارة العامة
329 000 000	329 000 000	59 000 000	59 000 000	270 000 000	270 000 000	مجموع الاعتمادات المفتوحة

مرسوم تنفيذي رقم 438-23 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023، يتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 112-5 و 141 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23-404 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 11 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23-119 المؤرخ في 23 شعبان عام 1444 الموافق 16 مارس سنة 2023 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : توزع رخص الالتزام المقدر مبلغها بألف ومائتين وتسعة وخمسين مليارا وثمانمائة وسبعة ملايين وخمسمائة واثنين وسبعين ألف دينار (1.259.807.572.000 دج)، واعتمادات الدفع المقدر مبلغها بألف ومائتين وخمسة وخمسين مليارا وأربعمائة وسبعة ملايين وأربعمائة وتسعة آلاف دينار (1.255.407.409.000 دج)، المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية، طبقا للجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : تدرج الاعتمادات المالية غير المخصصة للوزارات أو المؤسسات العمومية، المسيّرة من طرف وزير المالية والمقدر مبلغها بألفين وسبعمائة وثلاثة وتسعين مليارا وواحد وثلاثين مليوناً ومائتين وتسعة وسبعين ألفاً وثمانمائة واثنين ديناراً (2.793.031.279.802 دج)، كرخص التزام، وألفين ومائة واثنين وثمانين مليارا وخمسمائة وخمسة وسبعين مليوناً ومائتين وخمسة وثلاثين ألفاً ومائة وعشرة دنانير (2.182.575.235.110 دج)، كاعتمادات دفع، المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، على مستوى العنوان السابع "نفقات غير متوقعة".

المادة 3 : يكلف وزير المالية، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023.

توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير المالية بالدينار

الجدول الملحق

مجموع	رخص الالتزام	البيان 7 : النفقات غير المتفرقة	البيان 6 : نفقات العمليات المالية	البيان 5 : أعباء الدين العمومي	البيان 4 : نفقات التحويل	البيان 3 : نفقات الاستثمار		البيان 2 : نفقات تصبير المصالح		البيان 1 : نفقات المستخدمين		معايير البرامج البرمجية والبرامج القرصية
						رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	
905 787 616 000	907 757 958 000	-	102 000 000 000	388 005 000 000	390 790 000 000	3 012 615 000	4 982 957 000	1 077 069 000	20 902 932 000	20 902 932 000	20 902 932 000	الخزينة والتسيير والمحاسبي
880 836 000 000	880 836 000 000	-	102 000 000 000	388 005 000 000	390 780 000 000	500 000 000	500 000 000	32 500 000	-	-	-	التسيير المالي للدولة
532 500 000	532 500 000	-	-	-	-	500 000 000	500 000 000	32 500 000	-	-	-	عصرية الأنظمة المعلوماتية ووسائل الدفع
15 000 000	15 000 000	-	-	-	10 000 000	-	-	5 000 000	-	-	-	التسيير المحاسبي لعمليات الخزينة
24 404 116 000	26 374 458 000	-	-	-	-	2 512 615 000	4 482 957 000	988 569 000	20 902 932 000	20 902 932 000	20 902 932 000	تسيير الوسائل والدعم الإداري
72 144 822 000	72 631 361 000	-	-	31 000 000 000	-	4 447 200 000	4 933 739 000	1 995 103 000	34 702 519 000	34 702 519 000	34 702 519 000	الضرائب
3 444 700 000	4 446 239 000	-	-	-	-	2 857 200 000	3 858 739 000	887 500 000	-	-	-	الزعماء الضريبي والتحصيل
68 700 122 000	68 185 122 000	-	-	31 000 000 000	-	1 590 000 000	1 075 000 000	1 407 603 000	34 702 519 000	34 702 519 000	34 702 519 000	والرقابية
131 509 497 000	132 035 116 000	-	-	-	113 525 400 000	2 858 500 000	3 384 119 000	557 474 000	14 568 123 000	14 568 123 000	14 568 123 000	الدعم الإداري
565 340 000	1 046 393 000	-	-	-	-	500 000 000	981 053 000	65 340 000	-	-	-	إعداد ومتابعة الميزانية
1 291 350 000	1 925 916 000	-	-	-	-	1 218 500 000	1 853 066 000	72 850 000	-	-	-	الرقابية على النفقات
129 652 807 000	129 062 807 000	-	-	-	113 525 400 000	1 140 000 000	550 000 000	419 284 000	14 568 123 000	14 568 123 000	14 568 123 000	الدعم الإداري
23 111 244 000	24 840 880 000	-	-	150 000 000	-	1 564 043 600	3 293 679 600	1 020 231 400	20 376 969 000	20 376 969 000	20 376 969 000	إهلاك الدولة
302 965 000	561 965 000	-	-	150 000 000	-	148 143 600	407 143 600	4 821 400	-	-	-	تسيير العمليات الخاصة بإهلاك
135 941 000	266 012 000	-	-	-	-	131 200 000	261 271 000	4 741 000	-	-	-	الولاية
22 672 338 000	24 012 903 000	-	-	-	-	1 284 700 000	2 625 265 000	1 010 669 000	20 376 969 000	20 376 969 000	20 376 969 000	المحافظة ومسح الأراضي
		-	-	-	-	1 284 700 000	2 625 265 000	1 010 669 000	20 376 969 000	20 376 969 000	20 376 969 000	الدعم الإداري

مرسوم تنفيذي رقم 23-439 مؤرخ 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023، يتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير الطاقة والمناجم.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 112-5 و 141 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23-404 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 11 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23-119 المؤرخ في 23 شعبان عام 1444 الموافق 16 مارس سنة 2023 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : توزع رخص الالتزام المقدر مبلغها بمائة وتسعين مليارا ومائتين واثنين وخمسين مليونا وسبعمائة وخمسة وثمانين ألف دينار (190.252.785.000 دج)، واعتمادات الدفع المقدر مبلغها بمائة وأربعة وثمانين مليارا وثلاثمائة وثلاثة وتسعين مليونا وستمائة وسبعة عشر ألفا وأربعمائة دينار (184.393.617.400 دج)، المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير الطاقة والمناجم، طبقا للجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : يكلف وزير المالية ووزير الطاقة والمناجم، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023.

محمد النذير العرابوي

الجدول الملحق

توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير الطاقة والمناجم بالدينار

المجموع	الباب 4 : نفقات التحويل		الباب 3 : نفقات الاستثمار		الباب 2 : نفقات تسيير المصالح		الباب 1 : نفقات المستخدمين		عناوين البرامج والبرامج الفرعية
	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	
108 094 649 400	113 953 817 000	81 535 000 000	81 535 000 000	26 559 649 400	32 418 817 000	—	—	—	الكهرباء والغاز والطاقت الجديدة
11 700 749 400	15 331 747 000	10 793 000 000	10 793 000 000	907 749 400	4 538 747 000	—	—	—	الكهربية
38 097 400 000	40 867 000 000	37 405 000 000	37 405 000 000	692 400 000	3 462 000 000	—	—	—	التوزيع العمومي للغاز
30 223 000 000	30 221 570 000	6 927 000 000	6 927 000 000	23 296 000 000	23 294 570 000	—	—	—	البرامج الخاصة للكهرباء والغاز
4 573 500 000	4 033 500 000	2 910 000 000	2 910 000 000	1 663 500 000	1 123 500 000	—	—	—	الطاقت الجديدة
23 500 000 000	23 500 000 000	23 500 000 000	23 500 000 000	—	—	—	—	—	دعم الدولة لفترة الكهرباء
3 134 313 000	3 134 313 000	1 829 313 000	1 829 313 000	1 305 000 000	1 305 000 000	—	—	—	المناجم
1 000 000 000	1 000 000 000	1 000 000 000	1 000 000 000	—	—	—	—	—	المناجم والمقالع
2 079 500 000	2 079 500 000	774 500 000	774 500 000	1 305 000 000	1 305 000 000	—	—	—	الموارد المنجمية
54 813 000	54 813 000	54 813 000	54 813 000	—	—	—	—	—	التطوير المنجمي
—	—	—	—	—	—	—	—	—	المراقبة والمطابقة

الجدول الملحق (تابع)

بالدينار

المجموع	الباب 4 : نفقات التحويل		الباب 3 : نفقات الاستثمار		الباب 2 : نفقات تسيير المصالح		الباب 1 : نفقات المستخدمين		عناوين البرامج والبرامج الفرعية
	الالتزام	الالتزام	الالتزام	الالتزام	الالتزام	الالتزام	الالتزام	الالتزام	
63 150 000 000	63 150 000 000	63 150 000 000	—	—	—	—	—	—	التمويض عن تحلية مياه البحر
63 150 000 000	63 150 000 000	63 150 000 000	—	—	—	—	—	—	التمويض عن تحلية مياه البحر
5 740 350 000	5 740 000 000	5 700 000 000	40 350 000	40 350 000	—	—	—	—	التحكم في الطاقة والطاقت المتجددة الموصولة بالشبكة الوطنية للكهرباء
5 723 000 000	5 723 000 000	5 700 000 000	23 000 000	23 000 000	—	—	—	—	التحكم في الطاقة
17 350 000	17 350 000	17 350 000	17 350 000	17 350 000	—	—	—	—	الطاقات المتجددة الموصولة بالشبكة الوطنية للكهرباء
4 274 305 000	4 274 305 000	28 196 000	39 000 000	39 000 000	239 917 000	239 917 000	3 967 192 000	3 967 192 000	الإدارة العامة
268 113 000	268 113 000	28 196 000	—	—	239 917 000	239 917 000	—	—	تسيير الوزارة
4 006 192 000	4 006 192 000	—	39 000 000	39 000 000	—	—	3 967 192 000	3 967 192 000	الدعم الإداري
184 393 617 400	190 252 785 000	152 242 509 000	33 803 167 000	27 943 999 400	239 917 000	239 917 000	3 967 192 000	3 967 192 000	مجموع الاعتمادات الموضوعة تحت تصرف وزير الطاقة والمناجم

مرسوم تنفيذي رقم 23-440 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023، يتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 112-5 و 141 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23-404 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 11 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23-119 المؤرخ في 23 شعبان عام 1444 الموافق 16 مارس سنة 2023 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : توزع رخص الالتزام المقدر مبلغها بسبعة ملايين وخمسمائة وتسعين مليوناً ومائتين وواحد وستين ألف دينار (7.590.261.000 دج)، واعتمادات الدفع المقدر مبلغها بتسعة ملايين وثلاثمائة وخمسين مليوناً وثمانمائة وواحد وستين ألف دينار (9.350.861.000 دج)، المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني، طبقاً للجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : يكلف وزير المالية ووزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023.

محمد النذير العرابوي

الجدول الملحق
توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،
الموضوعة تحت تصرف وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني

بالدينار

المجموع	الباب 4 : نفقات التحويل		الباب 3 : نفقات الاستثمار		الباب 2 : نفقات تسيير المصالح		الباب 1 : نفقات المستخدمين		عناوين البرامج والبرامج الفرعية
	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	
854 066 000	2 094 716 000	158 896 000	158 896 000	694 350 000	1 935 000 000	820 000	820 000	—	المنافسة والتطوير الصناعي
554 781 000	159 181 000	148 896 000	148 896 000	405 600 000	10 000 000	285 000	285 000	—	المنافسة الصناعية
299 285 000	1 935 535 000	10 000 000	10 000 000	288 750 000	1 925 000 000	535 000	535 000	—	التطوير الصناعي
3 542 789 000	391 539 000	386 600 000	386 600 000	3 151 250 000	—	4 939 000	4 939 000	—	دعم الاستثمار
3 251 523 000	100 273 000	100 000 000	100 000 000	3 151 250 000	—	273 000	273 000	—	تطوير الاستثمار
291 266 000	291 266 000	286 600 000	286 600 000	—	—	4 666 000	4 666 000	—	دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
200 000 000	200 000 000	200 000 000	200 000 000	—	—	—	—	—	تنمية وتطوير الصناعة الصيدلانية
200 000 000	200 000 000	200 000 000	200 000 000	—	—	—	—	—	تنمية وتطوير الصناعة الصيدلانية
4 754 006 000	4 904 006 000	675 904 000	675 904 000	150 000 000	300 000 000	256 953 000	256 953 000	3 671 149 000	الإدارة العامة
2 248 000	2 248 000	—	—	—	—	2 248 000	2 248 000	—	تسيير الوزارة
4 751 758 000	4 901 758 000	675 904 000	675 904 000	150 000 000	300 000 000	254 705 000	254 705 000	3 671 149 000	الدعم الإداري
9 350 861 000	7 590 261 000	1 421 400 000	1 421 400 000	3 995 600 000	2 235 000 000	262 712 000	262 712 000	3 671 149 000	مجموع الاعتمادات الموضوعات تحت تصرف وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني

مرسوم تنفيذي رقم 23-441 مؤرخ 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023، يتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 112-5 و 141 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل و المتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 23-15 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23-404 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 11 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23-119 المؤرخ في 23 شعبان عام 1444 الموافق 16 مارس سنة 2023 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : توزع رخص الالتزام المقدر مبلغها بثمانمائة واثنين وسبعين مليارا ومائة واثنين وعشرين مليوناً وثلاثمائة وواحد وخمسين ألف دينار (872.122.351.000 دج)، واعتمادات الدفع المقدر مبلغها بثمانمائة واثنين وسبعين مليارا ومائتين وثلاثة وستين مليوناً وخمسمائة وثلاثة وثمانين ألف دينار (872.263.583.000 دج)، المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، طبقاً للجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : يكلف وزير المالية ووزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 27 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 11 ديسمبر سنة 2023.

الجدول الملحق
توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

بالدينار

المجموع	الباب 4 : نفقات التحويل		الباب 3 : نفقات الاستثمار		الباب 2 : نفقات تسيير المصالح		الباب 1 : نفقات المستخدمين		عناوين البرامج والبرامج الفرعية
	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	
2 879 952 000	2 796 076 000	-	108 260 000	134 881 000	134 881 000	134 881 000	2 552 935 000	2 552 935 000	المفتشية العامة للعمل
214 981 348	131 105 348	-	48 000 000	83 105 348	83 105 348	83 105 348	-	-	مراقبة تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية للعمل
2 664 970 652	2 664 970 652	-	60 260 000	51 775 652	51 775 652	51 775 652	2 552 935 000	2 552 935 000	التسيير الإداري والمالي
447 313 225 527	447 255 869 527	447 028 207 000	93 650 000	134 012 527	134 012 527	134 012 527	-	-	تدعيم وتطوير التشغيل
9 516 352 927	9 458 996 927	9 298 506 985	93 650 000	66 839 942	66 839 942	66 839 942	-	-	الولوج إلى سوق التشغيل
437 796 872 600	437 796 872 600	437 729 700 015	-	67 172 585	67 172 585	67 172 585	-	-	أجهزة التشغيل
419 525 340 657	419 525 340 657	419 521 509 000	-	3 831 657	3 831 657	3 831 657	-	-	نظام الحماية الاجتماعية
1 992 462	1 992 462	-	-	1 992 462	1 992 462	1 992 462	-	-	تنفيذ سياسة الضمان الاجتماعي
419 523 348 195	419 523 348 195	419 521 509 000	-	1 839 195	1 839 195	1 839 195	-	-	دعم نظام الضمان الاجتماعي
2 545 064 816	2 545 064 816	145 000 000	11 000 000	57 636 816	57 636 816	57 636 816	2 331 428 000	2 331 428 000	الإدارة العامة
523 614 816	523 614 816	26 000 000	11 000 000	57 636 816	57 636 816	57 636 816	428 978 000	428 978 000	تسيير الوزارة
2 021 450 000	2 021 450 000	119 000 000	-	-	-	-	1 902 450 000	1 902 450 000	الدعم الإداري
872 263 583 000	872 122 351 000	866 694 716 000	212 910 000	330 362 000	330 362 000	330 362 000	4 884 363 000	4 884 363 000	مجموع الاعتمادات الموضوعة تحت تصرف وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

مراسيم فردية

مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 10 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين مدير جامعة التكوين المتواصل.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 10 ديسمبر سنة 2023، يعين السيد يحي جعفري، مديرا لجامعة التكوين المتواصل.

★

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام الكاتب العام لبلدية سيدي امحمد في ولاية الجزائر.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، تنهى مهام السيد صالح أوباهي، بصفته كاتبا عاما لبلدية سيدي امحمد في ولاية الجزائر، لإحالاته على التقاعد.

★

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام المدير الجهوي للميزانية بوهران.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، تنهى مهام السيد محمد لكلل، بصفته مديرا جهويا للميزانية بوهران، بناء على طلبه.

★

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام مديرة دراسات بوزارة السكن والعمران والمدينة.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، تنهى مهام السيدة نعيمة بوقرة، بصفته مديرة للدراسات في المديرية العامة للمدينة بوزارة السكن والعمران والمدينة، لإحالتها على التقاعد.

★

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام مدير التجهيزات العمومية في ولاية سطيف.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، تنهى مهام السيد نور الدين بن سليمان، بصفته مديرا للتجهيزات العمومية في ولاية سطيف.

مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 10 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام مكلفة بمهمة برئاسة الجمهورية.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 10 ديسمبر سنة 2023، تنهى ابتداء من 20 نوفمبر سنة 2023، مهام السيدة وهيبة بن حامة، بصفقتها مكلفة بمهمة برئاسة الجمهورية.

★

مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 10 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام مدير ديوان الوزير الأول.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 10 ديسمبر سنة 2023، تنهى مهام السيد إبراهيم جمال كسالي، بصفته مديرا لديوان الوزير الأول.

★

مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 10 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام قاضٍ.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 10 ديسمبر سنة 2023، تنهى، ابتداء من 7 أكتوبر سنة 2023، مهام السيد علاوة أو شن، بصفته قاضيا، بسبب الوفاة.

★

مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 10 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بالمحكمة الدستورية.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 10 ديسمبر سنة 2023، تنهى مهام السيد كمال شيباني، بصفته نائب مدير للتجهيز والوسائل العامة بالمحكمة الدستورية.

★

مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 10 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين المدير العام للأرشيف الوطني.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 10 ديسمبر سنة 2023، يعين السيد محمد بونعام، مديرا عاما للأرشيف الوطني.

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين مدير التربية في ولاية تيسمسيلت.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يعين السيد حسين مجاهد، مديرا للتربية في ولاية تيسمسيلت.



مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين نائب مدير بجامعة وهران 1.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يعين السيد كريم بوعمران، نائب مدير مكلفا بالعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية بجامعة وهران 1.



مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين عميدة كلية الآداب واللغات بجامعة تيزي وزو.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، تعين السيدة ليدية قرشوح، عميدة لكلية الآداب واللغات بجامعة تيزي وزو.



مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين مدير التكوين والتعليم المهنيين في ولاية تيبازة.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يعين السيد كمال الدين قنوني، مديرا للتكوين والتعليم المهنيين في ولاية تيبازة.



مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين مدير السكن في ولاية تامنغست.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يعين السيد مراد زغامري، مديرا للسكن في ولاية تامنغست.



مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين نواب مديرين بوزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، تعين السيدات والسيدان

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام مديرة السكن في ولاية المدية.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، تنهى مهام السيدة حبيبة حاكم، بصفتها مديرة للسكن في ولاية المدية.



مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام المدير العام لهيئة المدينة الجديدة للمنيعة.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، تنهى مهام السيد عبد الله سعيدات، بصفته مديرا عاما لهيئة المدينة الجديدة للمنيعة.



مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام المدير العام للمركز الاستشفائي الجامعي لمستغانم.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، تنهى مهام السيد المولود نعيم، بصفته مديرا عاما للمركز الاستشفائي الجامعي لمستغانم.



مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، تنهى مهام السيد أرزقي بن عمارة، بصفته نائب مدير للميزانية والمحاسبة بوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، لتكليفه بوظيفة أخرى.



مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين مدير المجاهدين في ولاية عين الدفلى.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يعين السيد بوفاتح رشيد، مديرا للمجاهدين في ولاية عين الدفلى.

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين مديرين للتشغيل في بعض الولايات.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى
عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يعين السادة الآتية
أسماءهم، مديرين للتشغيل في الولايات الآتية :

- يوسف العربي، في ولاية تبسة،
- مولفرعة ريمس، في ولاية تيارت،
- لقمان مسعودان، في ولاية قسنطينة.



مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين مدير الإدارة العامة بوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام
1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يعين السيد أرزقي
بن عمارة، مديرا للإدارة العامة بوزارة اقتصاد المعرفة
والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

الآتية أسماءهم، نواب مديرين بوزارة الأشغال العمومية
والمنشآت القاعدية :

- فهيمة أوشان، نائبة مدير لإنجاز المنشآت الأساسية
للطرق السيارة،
- حسيبة حبيلي، نائبة مدير للتجهيزات وتسيير الأملاك
العمومية للطرق،
- حليمة خيار، نائبة مدير للاستغلال والدعم والصيانة،
- سعدية حربان، نائبة مدير للتكوين وتحسين المستوى،
- كريم عكروم، نائب مدير لدراسات المنشآت الأساسية
للطرق السيارة،
- طارق سيف الدين شلال، نائب مدير لدراسات المنشآت
الأساسية للطرق.



مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، يتضمن تعيين نائبة مدير بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 20 جمادى الأولى
عام 1445 الموافق 4 ديسمبر سنة 2023، تعين السيّد
نور الهدى خليلي، نائبة مدير للتنسيق والشراكة في
المديرية العامة للتشغيل والإدماج بوزارة العمل
والتشغيل والضمان الاجتماعي.

قرارات، مقرّرات، آراء

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15
رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد
صلاحيات وزير المالية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-113 المؤرخ في
3 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 9 أبريل سنة 2008 الذي
يوضح مهام لجنة الإشراف على التأمينات،

- وبناء على اللائحة رقم 1 للجنة الإشراف على التأمينات
المجتمعة بتاريخ 11 يوليو سنة 2023،

يقرّر ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 204 مكرر 4 من الأمر
رقم 95-07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير
سنة 1995، المعدّل والمتمّم والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار
إلى الموافقة على رخصة ممارسة النشاط على مستوى
السوق الجزائرية للتأمين والمسلّمة من طرف لجنة
الإشراف على التأمينات للسماصرة الأجنبي في إعادة
التأمين، وذلك للمشاركة في عقود أو تنازلات إعادة التأمين
لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين المعتمدة وفروع
شركات التأمين الأجنبية المعتمدة بالجزائر.

المادة 2 : يوافق على الرخصة المذكورة في المادة الأولى أعلاه،
المسلّمة للسماصرة الأجنبي في إعادة التأمين الآتي ذكرهم :

وزارة المالية

قرار مؤرخ في 8 صفر عام 1445 الموافق 14 سبتمبر سنة 2023، يتضمن الموافقة على رخصة ممارسة النشاط على مستوى السوق الجزائرية للتأمين المسلّمة للسماصرة الأجنبي في إعادة التأمين.

إنّ وزير المالية،

- بمقتضى الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415
الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات، المعدّل
والمتمّم، لا سيما المواد 204 مكرر 4 و 209 و 210 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر عام 1435
الموافق 30 ديسمبر سنة 2013 والمتضمن قانون المالية
لسنة 2014، لا سيما المادة 45 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23-119 المؤرخ في 23
شعبان عام 1444 الموافق 16 مارس سنة 2023 والمتضمن
تعيين أعضاء الحكومة، المعدّل،

" - (بدون تغيير)
- (بدون تغيير)
- محمد العربي العابد، ممثل الوزير المكلف بالداخلية
والجماعات المحلية،
..... (الباقى بدون تغيير)"



**قرار مؤرخ في 13 شوال عام 1444 الموافق 3 مايو سنة
2023، يعدل القرار المؤرخ في 9 صفر عام 1443
الموافق 16 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تعيين
أعضاء مجلس توجيه الحظيرة الوطنية لتلمسان.**

بموجب قرار مؤرخ في 13 شوال عام 1444 الموافق 3 مايو
سنة 2023، يعدل القرار المؤرخ في 9 صفر عام 1443 الموافق
16 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تعيين أعضاء مجلس
توجيه الحظيرة الوطنية لتلمسان، المعدل، كما يأتي :

" - (بدون تغيير)
- (بدون تغيير)
- نذير بولاعة، ممثل الوزير المكلف بالداخلية
والجماعات المحلية،
..... (الباقى بدون تغيير)"



**قرار مؤرخ في 9 ذي الحجة عام 1444 الموافق 27 يونيو
سنة 2023، يعدل القرار المؤرخ في 4 ربيع الأول
عام 1443 الموافق 11 أكتوبر سنة 2021 والمتضمن
تعيين أعضاء مجلس توجيه الحظيرة الوطنية
لقوراية (ولاية بجاية).**

بموجب قرار مؤرخ في 9 ذي الحجة عام 1444 الموافق 27
يونيو سنة 2023، يعدل القرار المؤرخ في 4 ربيع الأول عام
1443 الموافق 11 أكتوبر سنة 2021 والمتضمن تعيين أعضاء
مجلس توجيه الحظيرة الوطنية لقوراية (ولاية بجاية)،
المعدل، كما يأتي :

" - نجيبة بن جده، ممثلة وزير الفلاحة والتنمية الريفية،
رئيسة،
..... (الباقى بدون تغيير)"

- 1- "قي كزبنتز أند كُمباني ليميتد"
"Guy Carpenter & Companie Limited"
- 2- "ويليس ليميتد"
"Willis Limited"
- 3- "ميلز إنشورانس سرفيس ل.ل.ب."
"Miller Insurance Services LLP"
- 4- "جي بي. بؤدا رينشورانس بروكرز بريفايت ليميتد"
"J.B Boda Reinsurance Brokers Private Limited"
- 5- "شديد أرووت رينشورانس بروكرز ليميتد"
"Chedid Europe Reinsurance Brokers Limited"
- 6- "قرووت ماؤ رينشورانس بروكرز ليميتد"
"Groupe Med Reinsurance Brokers Limited"
- 7- "أفرو- أزين إنشورانس سرفيس ليميتد"
"Afro-Asian Insurance Service LTD"
- 8- "لوكتون (ميننا) ليميتد"
"Lockton (Mena) Limited"
- 9- "أطلس رينشورانس كونسلتانتس (أ.ر.س) س.أ."
"Atlas Reinsurance Consultants (A.R.C) S.A"
- 10- "ناشكو كزوقلان فرنسا س.أ."
"Nasco Karaoglan France S.A"
- 11- "أيون يو كي ليميتد"
"Aon UK Limited"
- 12- "يوناييتد إنشورانس بزوكرز ليميتد (ي إ ب)"
"United Insurance Brokers Limited (UIB)"
- 13- "الوصل إنشورانس بزوكرز ليميتد"
"Al Wasl Insurance Brokers Limited"
- 14- "مكتب التأمين وإعادة التأمين لعيدي وشركائه"
"Cabinet d'Assurance et de Réassurance LABIDI & CIE"
- 15- "أبكس لوساطة واستشارات التأمين وإعادة التأمين"
"Apex Insurance & Reinsurance Brokers and Consultancy"
- 16- "مارش ليميتد"
"Marsh Limited"
- 17- "تايزرس إنشورانس بزوكرز ليميتد"
"Tysers Insurance Brokers Limited"

المادة 3: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
حرر بالجزائر في 28 صفر عام 1445 الموافق 14 سبتمبر
سنة 2023.

لعزيز فايد

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

**قرار مؤرخ في 13 شوال عام 1444 الموافق 3 مايو
سنة 2023، يعدل القرار المؤرخ في 9 صفر عام
1443 الموافق 16 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن
تعيين أعضاء مجلس توجيه الحظيرة الوطنية
لجرجرة (ولاية البويرة).**

بموجب قرار مؤرخ في 13 شوال عام 1444 الموافق 3 مايو
سنة 2023، يعدل القرار المؤرخ في 9 صفر عام 1443 الموافق 16
سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تعيين أعضاء مجلس توجيه
الحظيرة الوطنية لجرجرة، المعدل، كما يأتي :

المحكمة الدستورية

مقرّر مؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 20
نوفمبر سنة 2023، يعدل المقرر المؤرخ في 25
ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022
والمتضمن إحداث وتشكيل لجنة الصفقات
العمومية للمحكمة الدستورية.

إنّ رئيس المحكمة الدستورية،

- بمقتضى القانون رقم 12-23 المؤرخ في 18 محرم عام
1445 الموافق 5 غشت سنة 2023 الذي يحدد القواعد العامة
المتعلقة بالصفقات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2
ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر سنة 2015 والمتضمن
تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-453 المؤرخ في 11
ربيع الثاني عام 1443 الموافق 16 نوفمبر سنة 2021 والمتضمن
تعيين رئيس المحكمة الدستورية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 22-93 المؤرخ في 5
شعبان عام 1443 الموافق 8 مارس سنة 2022 والمتعلق بالقواعد
الخاصة بتنظيم المحكمة الدستورية،

- وبمقتضى المقرر المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443
الموافق 24 يوليو سنة 2022 والمتضمن إحداث وتشكيل لجنة
الصفقات العمومية للمحكمة الدستورية،

يقرّر ما يأتي :

المادة الأولى : تعدل أحكام المادة الأولى من المقرر المؤرخ
في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022
والمتضمن إحداث وتشكيل لجنة الصفقات العمومية
للمحكمة الدستورية، وتحرر كما يأتي :

"المادة الأولى :(بدون تغيير حتى)

- السيد محمد تريبج، ممثل رئيس المحكمة الدستورية،
رئيسا للجنة، خلفا للسيد خالد حساني،

- السيدة سامية مزاري، ممثلة للمصلحة المتعاقدة، عضو
دائم، خلفا للسيد ياسين تاج الدين بوهريرة،

..... (الباقى بدون تغيير)....."

المادة 2 : ينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 6 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 20
نوفمبر سنة 2023.

عمر بلحاج

قرار مؤرخ في 8 محرم عام 1445 الموافق 26 يوليو سنة
2023، يعدل القرار المؤرخ في 13 جمادى الثانية
عام 1443 الموافق 16 جانفي سنة 2022 والمتضمن
تعيين أعضاء مجلس إدارة الديوان الوطني
المهني المشترك للخضر واللحوم.

بموجب قرار مؤرخ في 8 محرم عام 1445 الموافق 26
يوليو سنة 2023، يعدل القرار المؤرخ في 13 جمادى الثانية
عام 1443 الموافق 16 جانفي سنة 2022 والمتضمن تعيين
أعضاء مجلس إدارة الديوان الوطني المهني المشترك للخضر
واللحوم، المعدل، كما يأتي :

" - (بدون تغيير)"

- أحمد بن نوي، ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات
المحلية،

- (بدون تغيير)"

- ربيع البكاي، ممثل عن الوزير المكلف بالمالية،

..... (الباقى بدون تغيير)"



قرار مؤرخ في 3 صفر عام 1445 الموافق 20 غشت سنة
2023، يعدل القرار المؤرخ في 13 ربيع الأول عام
1443 الموافق 20 أكتوبر سنة 2021 والمتضمن
تعيين أعضاء مجلس توجيه الوكالة الوطنية لحفظ
الطبيعة.

بموجب قرار مؤرخ في 3 صفر عام 1445 الموافق 20 غشت
سنة 2023، يعدل القرار المؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1443
الموافق 20 أكتوبر سنة 2021 والمتضمن تعيين أعضاء
مجلس توجيه الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة، كما يأتي :

"- وداد بن غمراني، ممثلة وزير الفلاحة والتنمية الريفية،
رئيسة،

.....(الباقى بدون تغيير)....."